-1-

الإرث الثورى

من المحال فهم خبرة ثورة ١٩٧٩ فى إيران وما تلاها من أسلمة الدولة والمجتمع قبل تفحص جذور التغيير فى القرنين التاسع عشر والعشرين. على الرغم من أن البلد لم يُستعمر أبدا، أو يُحكم رسميا بواسطة قوة أجنبية فإن التطور الرأسمالى فى إيران فى القرن التاسع عشر، ورغم أنه كان على قدر من التفرد، تشارك فى ملامح عديدة من التطور الاقتصادى غير المتوازن مع البلدان التى كانت واقعة تحت الاستعمار. وبشكل أساسى استند هذا التطور إلى حاجة السوق الرأسمالى الأوروبى لاستيراد السلع الإيرانية الأولية وتصدير السلع المُصنّعة إلى إيران.

بالتدريج، أدت زيادة التجارة مع روسيا وبريطانيا إلى تحويل الاقتصاد القائم على مقايضة السلع، إلى اقتصاد مالى. عمل نفوذ الرأسمالية الغربية على زيادة التجارة واستيراد السلع الأجنبية؛ وسارع هذا من تنامى سكان المدن والأنشطة غير الزراعية، والزراعة التجارية. غيّر الاشتراك فى السوق الكوكبى أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى كانت موجودة من قبل من خلال إعادة تنظيم العمالة إلى قطاعات العمال الأجراء (البروليتاريا) وشبه البروليتاريا وصغار منتجى السلع، وهى القطاعات التى مازالت قائمة حتى اليوم فى أشكالها العريضة.

أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فرضت بريطانيا وروسيا بنوكهما على إيران وبدأتا عملية استغلال غير مباشر بأن حصلتا على

«امتيازات» جباية الضرائب، واستخراج المواد الأولية، واحتكار المنتجات الزراعية لبيعها فى الأسواق نظير مبلغ تافه تدفعه لأسرة الشاه القاجارى الحاكمة. على سبيل المثال، فى عام ١٨٩٠، حصلت شركة بريطانية على احتكار إنتاج التبغ وبيعه وتصديره من إيران، وأثار هذا الامتياز الاستياء الجماهيرى، وتسببت الإضرابات وتفجر التظاهرات فى نجاح كبير للحملة ضد هذا الامتياز، وأدت هذه الأزمة إلى الثورة الدستورية ما بين عامى ١٩٠٦ و١٩١١ وما تبعها من سقوط الأسرة القاجرية الحاكمة. ترى فانسا مارتن (١٩٨٩) أن الثورة الدستورية شكلت جزءا من مسيرة للتغيير وصراعا بين النظام القديم والجديد.

ومع اكتشاف كميات كبيرة من مخزون النفط فى إيران عام ١٩٠٩،

أنشأت بريطانيا شركة النفط الأنجلو/ إيرانية لاستغلال ثروة البلاد الطبيعية التى اكتشفت مؤخرا. وأثناء الحرب العالمية الأولى، احتلت القوات البريطانية والروسية غالبية الأراضى الإيرانية مما أوجد معارضة شعبية منتشرة للقوات المحتلة. بيد أنه، وبعد الثورة الروسية، تخلى البلشفيك سريعا عن الامتيازات القيصرية ومنها الامتيازات المختلفة فى إيران. عمل هذا على تركيز الغضب الشعبى ضد بريطانيا التى كانت تتحكم فى النفط وتساند النظام المستبد الحاكم فى إيران. فى هذه الفترة، ارتبطت الحركة العمالية بالحركات الشيوعية فى إيران وروسيا ولعبت دورا مهما فى النضال ضد شركة البترول الأنجلو/ إيرانية.

فى ديسمبر عام ١٩٢٥، أعلن رضا بهلوى نفسه شاه أسرة بهلوى. وفى ظل النفوذ البريطانى، التزم بناء دولة علمانية حديثة، وتعزيز التوجهات القومية، واستلهام هويات إيران قبل الإسلامية وتقليص دور علماء الدين. تركز التطور الإيرانى فى هذه الفترة على تشييد البنية الأساسية إلى حد كبير، وكان هذا مرتبطا برغبة الشاه فى التحكم فى البلد بفاعلية من خلال الجيش، ورغبة الرأسمال البريطانى فى استغلال الموارد النفطية بسهولة، لكنه أيضا وضع أسسا للتطور الصناعى. قاومت مجموعات الفلاحين وقبائل الرّحل، الذين عانوا من تبعات إعادة التشكيل الاقتصادى، العلاقات الاجتماعية فى ظل رضا بهلوى أثناء الركود الكوكبى فى ثلاثينيات القرن العشرين حينما كانت التبادلات التجارية فى صالح إيران حيث كانت تُصدر البترول نظير سلع إنتاجية. كان اندماج إيران السريع فى الاقتصاد العالمى يعنى زواء الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضى وطبقة الملاك الوسطى من حيث سلطتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحل محلها البرجوازية

الجديدة والمهنيين الذين يعملون لقاء رواتب ثابتة. كان هدف رضا بهلوى من بناء الدولة هو العمل على مركزية سلطة الدولة وفرض التحكم الصارم على رجال الدين والمؤسسات الدينية. واكب عملية التنمية قمع ضارٍ شامل للمجموعات السياسية جميعها، من الشيوعيين إلى الليبراليين، ورجال الدين المعارضين، والاتحادات التجارية، والتنظيمات النسائية ومجموعات الأقليات الإثنية.

ظل سكان إيران دائما يتكونون من ثلثين من الفرس المتحدثين باللغة الفارسية (لغة إيران الرسمية) وثلث من مجموعات عرقية مختلفة (الآزار، الأكراد، العرب، البلوش، التركمان، الجيلاكى، القاشقاى، البختيارى، الشاهنسوان، واللور). دين إيران الرسمى هو الإسلام الشيعى، لكن ثمة أقليات دينية أخرى – المسلمون السنة، المسلمون الصوفيون، اليهود، الأرمن، الآشوريون، الكلدانيون، الزرادشتيون، والبهائيون. أُنكرت على هذه الأقليات، فى ظل الشاه، حقوقهم اللغوية والثقافية والدينية والإثنية – هذا علاوة على إنكار الحقوق المدنية على كل السكان. أدى هذا القمع إلى تولّد رغبة فى القتال ضد سلطة الدولة المركزية، وأرى أن هذه الرغبة قد أصبحت جزءا من الحياة السياسية فى إيران.

حينما وصل الركود الاقتصادى إلى إيران، تسببت الأجور المنخفضة، وساعات العمل الطويلة وبيئات العمل الرديئة فى انتشار حالة من التذمر. واجهت دولة رضا شاه، بتزايد المعارضة من قبل النساء والعمال وأيضا المجموعات الإثنية والدينية. غزت القوات البريطانية والروسية إيران عام ١٩٤١، لخوفهم من دعم رضا شاه للنازية، وأجبرت القوات المحتلة الشاه على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا شاه (الذى سيشار إليه من الآن فصاعدا بلقب الشاه) وعلى مغادرة البلد.

طوال الأربعينيات مضت المجموعات السياسية التى كان رضا شاه قد قمعها – القوميون الليبراليون، الشيوعيون، والإسلاميون – فى تنظيم صفوفهم وأتاحوا بذلك بدائل سياسية. فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٧، أنشأ محمد مصدق الجبهة القومية التى طالبت بإجراء انتخابات حرة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وحرية الصحافة والحق فى المشاركة السياسية. فى عام ١٩٥٠، أدانت الجبهة القومية شركة النفط الأنجلو/ إيرانية لعدم دفعها جزءا كافيا من ريعها، ولتجاوزها الضرائب المحلية وتجاهلها، ورفضها تشغيل العمال الإيرانيين والتدخل فى شئون إيران السيادية القومية. ساند حزب توده الشيوعى، والإسلاميون مصدق وطالبت الجبهة القومية بتأميم شركة النفط. فى عام ١٩٥١، أدت التظاهرات فى الشوارع وإضراب عمال النفط إلى انتصار حكومة مصدق القومية وسياستها لتأميم النفط. ثم مضى مصدق، وبدعم من الجماهير، فى تحدى وضع الشاه، وبفعله هذا، أصبح أيقونة معاداة الإمبريالية، وبخاصة بالنسبة للمصريين الذين عانوا من هيمنة البريطانيين (انظر الفصل السابع).

كان تأميم إيران للنفط بمثابة ركوب موجة حركات معاداة الإمبريالية التى سادت المستعمرات السابقة والقائمة بدءا من الهند فى عهد نهرو إلى مصر جمال عبدالناصر وانتشرت فى أنحاء إفريقيا وأمريكا اللاتينية. كان رد فعل بريطانيا على التأميم هو استبعاد إيران من سوق النفط بشن حملة كوكبية لمقاطعة نفط إيران مما أدخل البلد فى أزمة مالية. نجحت السى آى إيه واستخبارات M16 البريطانية فى تدبير انقلاب ناجح فى إيران عام ١٩٥٣ أطاح بمصدق، ورسخ نظام الشاه الديكتاتورى. وبمساعدة الوكالتين، قمع الشاه بضراوة الجبهة القومية وحزب توده ومضى يحكم دونما معارضة منظمة.

شهدت سنوات الستينيات والسبعينيات، فى ظل الشاه، طفرة نفط اقتصادية ومعها هيمنة أمريكية على الحكومة. فى تلك الفترة، شهد الاقتصاد الإيرانى والمجتمع الإيرانى تحولات بسرعة وزخماً غير مسبوقين. كانت سياسة التصنيع التى حلت محل الاستيراد تعنى مراكمة الصناعات النفطية ثروة إضافية وحصولها على التكنولوجيا الغربية وتمويل التصنيع وتشييد البنية الأساسية ومصانع للتجميع وأيضا لصناعة المكونات الصناعية المختلفة. من ثم كانت الدولة – التى أصبحت دولة ريعية – تستمد جزءا أساسيا من دخلها القومى من نفطها عن طريق استخراجه على نطاق واسع وتصديره إلى البلاد الأخرى.

كانت دولة الشاه، بدعم غربى ومن الولايات المتحدة بخاصة، العامل الرئيسى لمراكمة رأس المال، لكن الدولة أيضا، كانت هى التى نظمت العلاقات الاجتماعية داخل عملية الإنتاج. ومن خلال نفوذ الدولة ورأس المال والدين، تراوح قدر إتاحة الموارد المالية والسلطة السياسية وفقا للطبقة الاجتماعية، والجندر والمجموعة الإثنية والدينية. فى تلك الأثناء أيضا، كان يحدث أنه كما ضعفت سلطة الدولة تقوم الجماعات المقموعة – العمال، النساء، الطلبة، الأقليات الدينية والعرفية بتنظيم نفسها وإجبار الدولة على الإصلاح. أجريت بعض الإصلاحات فى مجالات التعليم والصحة والعمالة وبعض حقوق العمال والأقليات العرقية والدينية وعلاقات الجندر. وعلى الرغم من ذلك ظلت عملية التنمية الاقتصادية غير متوازنة بنيويا ومكانيا. لم يُفد من التعليم العلمانى، وإصلاح القوانين وفرص العمل سوى أقلية ضئيلة.

أثارت الثروة النفطية توقعات عجزت الدولة عن تحقيقها، أو أنها لم ترغب فى تحقيقها. أدت سياسة التصنيع الذى يتطلب رأسمال كبيراً إلى

إهمال قطاعات الإنتاج الصغير والقطاع الزراعي. أدى ذلك إلى نمو سريع للمدن، وعدم المساواة في الدخول والخلل الاجتماعي والاغتراب الثقافي. أنفق الشاه وعائلته الممتدة وأصفياؤه المقربون المسئولون عن الدولة ومؤسساتها أموال النفط بنفسه وبددّوها في مشروعات فخيمة مثل الاحتفالات السنوية الأسطورية بقيام الإمبراطورية الفارسية. أثار فسادهم، وأنشطتهم في المضاربات العقارية والمالية، ومعها الإنفاقات الكبيرة على الجيش والشرطة السرية، ومؤسسات الطاقة النووية، والمشروعات العامة غير ذات الجدوى الاقتصادية، أثارت جميعها السخط الاجتماعي والسياسي على نطاق واسع. أقام نظام الشاه مقارا للسى آى إيه والموساد اللذين ساعدا على تدريب الساڤاك، أى رجال الشرطة السرية الإيرانية الذين مارسوا الإرهاب على الإيرانيين.

وفي تلك الأثناء، مضى غالبية السكان يعانون الفقر والقمع السياسي ولم تتح لهم أدنى فرص التعليم والرعاية الصحية والعمل، وفيما تعاظم القمع زادت قوة حركة الاحتجاجات وواجهت دولة الشاه الاستبدادية معارضة أكثر قوة من جانب النساء والعمال والطلبة والمجموعات العرقية والقوميين والشيوعيين والإسلاميين.

وفي النهاية، أنتجت الحركة المعادية للشاه، بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ ثورة سياسية واجتماعية أطاحت بنظام هو أكثر الأنظمة وحشية وضراوة في الشرق الأوسط. حدثت الثورة في سياق سخط مدني عارم. وفوارق اجتماعية واقتصادية متنامية وغضب شعبي ضد القمع السياسي. كان اللاعبون الأساسيون في الثورة هم النساء والعمال والإسلاميين والقوميين واليسار. بيد أنه سرعان ما اتضحت التوترات الأيديولوجية بين تلك المجموعات. أكانت تلك ثورة من أجل الديموقراطية؟

معاداة الإمبريالية؟ الماركسية؟ التوجهات الإسلامية؟ القومية؟ حقوق النساء والعمال والأقليات؟ بدأت الانقسامات أيضا تظهر داخل تلك المجموعات نفسها كل منها على حدة.

التوترات داخل الحركة الثورية:

النساء!

فى الستينيات والسبعينيات، وبرغم النمو الاقتصادى والإصلاحات فى مجالات تعليم المرأة، وتوظيفها، وخلع الحجاب والاختلاط بين الجنسين فلم تُفِد معظم النساء من تلك التغييرات وظللن يعانين وطأة الفقر، هذا على الرغم من أن أقلية منهن استفادت بل واحتلت بعض منهن مناصب مهمة. حافظت الدولة العلمانية على شرعيتها بعمل بعض التنازلات التى تتوافق مع الأيديولوجيا الدينية المحافظة والتقاليد، من ثم عملت هوية الجندر على الحفاظ على التراتبية بين الجنسين، وتقسيم العمل على أساس الجنس، ونتيجة لذلك، على إخضاع النساء.

تسببت العلاقة بين التطور الرأسمالى الموالى للغرب والأيديولوجيا الدينية المحافظة فى المعاناة لنساء الطبقة الوسطى التقليديات. كان عليهن تحمل الغربنة وأيضا مراعاة القيم الإسلامية المحافظة لعدم الاختلاط وارتداء الشادور وفقا لإملاءات أسرهن وبخاصة الأقارب الذكور الذين كانوا ينظرون لثقافة الحداثة الغربية على أنها غير مناسبة تماما لنسائهم. انقسمت هؤلاء النساء بين قيم أسرهن التقليدية وبين مجتمع خارجى يدعو للقيم الغربية بما فى هذا ارتداء آخر موضات الأزياء الغربية. حاولت الكثيرات حل المشكلة بالجمع بين تلك القيم المتنافرة. كنا يغادرن منازلهن مرتديات الحجاب ويخلعنه قبل الدخول إلى مدارسهن أو جامعاتهن أو أماكن عملهن. بيد أن الكثيرات اتخذن موقفا دفاعيا

وارتدين الحجاب كعلامة للاحتجاج على التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المتوازنة أو العادلة. من جهة أخرى، فهؤلاء، بمراعاتهن تلك القيم والتقاليد دفعن الثمن بتصنيفهن على أنهن متخلفات فى مدارسهن و جامعاتهن وأماكن عملهن فى السبعينيات، تزايدت المشاركة السياسية الاحتجاجية للنساء بشكل لافت حيث أدركت الكثيرات منهن أنه طالما ظل الفقر والقمع فى إيران، ستظل النظرة الدونية إلى النساء مهيمنة. من ثم لعبت النساء دورا مهما فى النضال ضد نظام الشاه.

العمال:

زادت عملية التصنيع فى الستينيات والسبعينيات من أعداد العمال الصناعيين. وفيما ارتفعت الأجور الفعلية ارتفعت مستويات المعيشة إلى أن دهم الركود إيران فى عامى ١٩٧٧/١٩٧٨، حيث ارتفعت معدلات البطالة وهبطت مستويات الأجور. قام عمال الكهرباء والمياه، والمرافق الصحية، وصناعات النسيج، والإعمار، والآلات، وتجميع السيارات بالإضراب فى أنحاء البلاد مطالبين بزيادة الأجور، ونظموا التظاهرات ضد ظروف العمل المزرية، كما قام العمال، فى بعض أجزاء البلد، بتقوية تحالفاتهم مع رجال الدين المحليين. حينما أطلق رجال الشرطة الرصاص على المحتجين وأردوا بعضهم قتلى، اندلعت مزيد من التظاهرات بعد سبعة أيام من وفاتهم ثم أربعين يوما، وفقا لمقتضيات الثقافة الشيعية فى إيران، ومن ثم، مضت وفيات المتظاهرين تؤدى إلى دورات أخرى من التظاهرات تندلع كل أربعين يوما. نتيجة لهذا، بدأ الشاه يتحدث عن الإصلاح وعن درجة من الحرية السياسية. لكن إضرابات العمال استمرت ووقعت تصادمات فى الشوارع بين الأفراد العاديين فى أحياء الطبقة العاملة بالمدن وبين قوات الجيش. وكان كلما

زاد عدد القتلى فى تظاهرات الشوارع، انقلبت غالبية السكان ضد الشاه.

كانت الاتحادات العمالية، وبخاصة عمال النفط، قد لعبت دورا مهما فى تأميم النفط فى الخمسينيات. بيد أنه فى الستينيات والسبعينيات استُخدم مصطلح «النقابات» التى تُشرِف عليها الدولة بدل مصطلح الاتحادات. وفى حالات كثيرة، ارتبط ممثلو العمال بالساڤاك (البوليس السرى)، وقاموا بالتجسس على العمال وكتابة التقارير عنهم. لكن، وعلى الرغم من ذلك تزايد عدد تلك النقابات أُسيا إلى حوالى ٥١٩ نقابة عام ١٩٧٢ بدل ٣٠ نقابة فى نهاية الستينيات. ظل عمال كثيرون مقاتلين وعلى وعى طبقى بمطالبهم الاقتصادية. وعلى الرغم من أنهم كانوا يعملون فى ظل نظام مستبد، فقد نجحت بعض الإضرابات وحصل العمال على حقوقهم فى التأمينات، والإجازات المرضية مدفوعة الأجر، ومعاشات لدى التقاعد، وبدلات بطالة.

فى سبتمبر وأكتوبر، انضم مزيد من العاملين، بما فيهم العاملون فى صناعات النفط من ذوى الياقات البيضاء والزرقاء إلى حركة الاحتجاجات مطالبين أيضا بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية. توقفت الأعمال تماما فى البنوك والمدارس والسكك الحديدية والطيران الداخلى ومكاتب البريد والصحف والجامعات والمكاتب ومصافى النفط ومصانع السيارات. والعقاقير الطبية. ألهمت الإضرابات – وبخاصة مشاركة ٣٠٠٠ من العاملين فى مجال النفط، و١٠٠٠٠ موظف حكومى، و٥٠٠٠ من العاملين فى البنوك، ألهمت بقية السكان. تظاهر الناس فى المدن والقرى ضد نظام الشاه والساڤاك سيئ السمعة.

استجاب الشاه بتقديم غصن الزيتون، وأطلق سراح عدد من رجال

الدين المعتقلين وأعضاء حزب توده الذين كانوا قد ظلوا فى المعتقل منذ الخمسينيات. لكن الإضرابات استمرت وحلّت لجان للإضرابات محل النقابات وسيطروا على المصانع ومقار الأعمال. توقف جميع أفراد الجيش، الذى كان يتكون بالكامل من المجندين، عن إطلاق النار على المتظاهرين وانضموا إليهم.

وفى النهاية، بلغت الأحداث ذروتها فى فبراير ١٩٧٩، بإضراب عام، شمل إضراب ٧٠٠٠٠ من العاملين فى النفط، وسقوط النظام الملكى. بعد الثورة شكلت لجان الإضراب - التى كانت قد لعبت دورا جوهريا - القيادات الرئيسية لمجالس الشورى الجديدة، أو مجالس العاملين.

الإسلاميون:

كان آية الله الخمينى قد شجب نظام الشاه فى عامى ١٩٦٢ و١٩٦٣، بصفته فاسدا، لا ديموقراطيا، ولا يأبه لاحتياجات الشعب الاقتصادية، وهاجمه أيضا لمنح الولايات المتحدة «اتفاقية الامتيازات الأجنبية» التى اكتسب بمقتضاها الأمريكون العاملون فى إيران حصانة ديبلوماسية. نتيجة لذلك، قام الشاه بإجبار الخمينى على الذهاب إلى المنفى فى العراق الأمر الذى أدى إلى أن يصبح الإسلاميون قتاليين بتزايد. كان الإسلاميون الحداثيون، وبخاصة آية الله تالغانى وآية الله مُطهرى، قد ذهبوا إلى أن الإسلام يتوافق مع الحداثة، وبإمكانه من خلال الإصلاح، أن يستوعب التغير الاجتماعى والتقدم والحريات السياسية.

كان الإسلاميون فى إيران حتى المحافظون منهم، مهتمين بالأفكار الثقافية الغربية بما فيها الفكر الماركسى. رأى آية الله تالغانى أن العدالة الاجتماعية الإسلامية تتفق مع الموقف الماركسى حول توزيع الملكية والثروة والموارد الأخرى، أما عالم الاجتماع على شريعتى، والذى جئنا

على ذكره فى المقدمة، فقد طرح رؤية أكثر توسعا هى مزيج من الإسلام والماركسية حيث رأى أن تعاليم الإسلام الخاصة بالعدالة الاجتماعية تتناغم مع الآراء الماركسية عن المساواة وتوزيع فائض القيمة والملكية الخاصة. تبنت منظمة مجاهدى خلق أيضا مزيجا من الماركسية والإسلامية. كانت لتلك الأفكار شعبية لدى الإيرانيين الذين راقهم الفكر الماركسى لكنهم كانوا أيضا يريدون الإبقاء على روابط ثقافتهم الشيعية. وعلى الرغم من أن على شريعتى توفى عام ١٩٧٧، فقد عملت أفكاره على حشد كثير من الإيرانيين وانضمامهم إلى النضال ضد دولة بهلوى. ألّفت الأيديولوجيا الثورية القائمة على أساس الفكر الماركسى والشيعى وكما عبر عنها شريعتى وتالغانى، ألّفت بين الغالبية العظمى من الإيرانيين من مختلف المجموعات العلمانية والدينية. أتاح موقف الإسلاميين الفكرى الذى انطلق من أسس ثقافية لهم حشد شرائح كبيرة من المجتمع بأكثر ما أتيح لليسار العلمانى والقوميين الذين لم يتمكنوا من جذب غالبية السكان إلى أفكارهم.

كان آية الله الخمينى، الإسلامى المحافظ والتقليدى، قد عارض فى الستينيات حق النساء فى التصويت. لكنه غير موقفه بعد ثورة ١٩٧٩ لأنه أدرك إسهام النساء فى الحركة الثورية، واعترف لهن بهذا الحق. وعلى الرغم من أنه، قبل عام ١٩٧٩، لم يتفق مع شريعتى على المزج بين الأفكار الإسلامية. والماركسية، إلا أنه، بعد الثورة ذهب إلى أن الأيديولوجيا والدولة الإسلامية ستعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الفقراء وتحرير إيران من الاستغلال الإمبريالى، ناقش الخمينى الفقه الإسلامى المتغير الدينامى Fiqh Poya وميز بين «الإسلام الأمريكى والإسلامى المحمدى». كان يعنى بالإسلام الأمريكى أنظمة المنطقة الموالية للولايات المتحدة وإسرائيل.

كما تصدى أيضا للإسلاميين المتخلفين فى ظل الشاه. نقد الأسلوب المحافظ فى النظر إلى تنظيم الأسرة والنظام البنكى، وأنه بالإمكان اتساق الشريعة مع الحداثة. ومن منطلق أفكاره عن ولاية الفقيه، برر مفهوم الدولة الإسلامية المؤسسة على الشريعة (التى لا تتعارض مع الحداثة) والتى يحكمها العلماء. كانت نظريته عن ولاية الفقيه والتى صاغها فى منفاه بمدينة النجف بالعراق أثناء الستينيات تتناقض جذريا مع رأى علماء الشيعة فى القرن التاسع عشر، الذين ذهبوا إلى أنهم، وعلى الرغم من أنهم كان لهم المرجعية السياسية النهائية، إلا أن بإمكانهم ممارسة تلك السلطة فقط حينما تنتهك الحكومة الشريعة بشكل فاضح وتُعرّض بذلك الجماعة الإسلامية للأخطار. لكن الخمينى رأى أن العلمانية الغربية واستبداد أسرة بهلوى أثبتا أن العلاقات التاريخية بين الحكام والعلماء كما وجدت منذ أن أصبحت إيران ملكية شيعية فى عام ١٥٠١ قد انتهت لأن ملوك أسرة بهلوى قد أضعفوا المذهب الشيعى، ومن ثم عاظمت النقلة التاريخية التى حصلت من سلطة العلماء السياسية.

القوميون:

فى أعقاب الانقلاب الذى دبرته الاستخبارات الأمريكية والبريطانية عام ١٩٥٣، واجه التيار القومى المعادى للإمبريالية الذى دعم مصدق رقابة صارمة وتم قمعه بوحشية بواسطة الشاه. تحولت إيران إلى دولة رئيسية مسلمة غير عربية موالية للغرب – للولايات المتحدة بخاصة. بيد أنه بين عام ١٩٦٠ و١٩٦١ تراخت القبضة على القوميين. أحيت الجبهة القومية التى كانت تقوم على أساس إرث مصدق القومى نفسها وجندت الطلبة والأكاديميين والموظفين والعمال وتجار البازارات. نظموا

إضرابات وتظاهرات كبيرة حشدت بعضها حوالى ١٠٠٠٠٠ شخص. لكن القبضة أُحكمت مرة أخرى، وحظر الشاه الجبهة القومية واعتقل قادتها.

كانت الجبهة القومية تنظم مظلة ينضوى تحتها أفراد ومجموعات متنوعة مثل حركة التحرر بقيادة الإسلاميين الحداثيين. على سبيل المثال، أقام آية الله تلغانى ومهدى بازارجان (كان قوميا ليبراليا وارتبط اسمه بفترة تأميمات النفط فى عهد مصدق). أقاما علاقات وثيقة مع آية الله الخمينى وصاغا برنامجا إسلاميا إصلاحيا لقيادة المعارضة ضد حكم الشاه. وعلى الرغم من القمع السياسى استمرت هذه المنظمة تمارس نشاطها فى الخارج وفى الداخل الإيرانى بأسلوب سرى. ركز حزب إيران المرتبط أيضا بالجبهة القومية أنشطته فى أوساط كونفدرالية الطلبة الإيرانيين بالخارج، وبالمثل كانت الجماعة الاشتراكية تستمد قاعدة دعمها من الطلبة الإيرانيين فى أوربا وأمريكا.

قبيل سقوط الشاه مباشرة، فتح بعض أعضاء الجبهة القومية تفاوضات معه بشأن إدخال الديموقراطية لكن الحركة الثورية كانت غير معنية بالإصلاحات السياسية. وفيما تنامت الحركة، قام الشاه بتعيين شهبور بختيارى، أحد القياديين فى الجبهة، رئيسا للوزراء. لكن لم يكن بوسع بختيارى إنقاذ الشاه أو منع الثورة. انضم آخرون من المعسكر القومى بمن فيهم كريم سنچابى وكان سياسيا ليبراليا وأحد مؤسسى الجبهة القومية، ومهدى بازارجان من الحركة الليبرالية انضموا إلى معسكر الخمينى حيث كانوا على درجة من الضعف السياسى لا تمكنهم من تشكيل حركة جماهيرية بديلة. عُيّن بازارچان، بعد الثورة، رئيساً للوزراء فى الحكومة الانتقالية. بيد أنه لم يكن كزعيم على درجة من القوة

تمكنه من طرح بديل علمانى ليبرالى، وكما سنرى فيما بعد، فقد كان نفوذ الخمينى قد بدأ يسيطر على الحركة الثورية.

اليسار:

أسهمت المجموعات الشيوعية والاشتراكية فى الحركة وفى نجاح ثورة ١٩٧٩، كان حزب توده قد ظل ناشطا وكان قد لعب دورا مهما فى تأميم النفط. شاركت فى الحركة الثورية أيضا مجموعات أخرى مثل الماركسيين/ اللينينين، والتروتسكيين، والستاليين، والماويين وفدائيى خلق، ومعهم كثير من النساء والعمال والمثقفين والطلبة المتعاطفين مع الأفكار الغربية وغير المرتبطين رسميا بأى تنظيم. يمكن القول إنه بإمكان أية حركة شيوعية أو اشتراكية قادرة على إنتاج قيادات مناسبة التعبير الكامل عن مطالب الشعب بالمساواة والقضاء على الفقر والاستخدام الصحيح لموارد إيران الطبيعية الهائلة من أجل تنمية البلاد. بيد أن اليسار ركز على نقد سياسة الشاه التنموية، حيث كان كثيرون يرون أنه، وعلى الرغم من أن عملية التصنيع كانت إيجابية نسبيا، بيد أن التنمية غير المتوازنة منعتهم من الاستفادة الكاملة من التنمية الاجتماعية/ الاقتصادية. أيضا، تجاهل اليسار قضية الديموقراطية الملحة التى لم يكن لها وجود فى ظل حكم أسرة بهلوى نتيجة لهذا، فشل اليسار فى حشد الطبقة العاملة ورغم أنهم كانوا المستفيدين الرئيسيين من عملية التصنيع، إلا أن الأزمة الاقتصادية ألحقت بهم عظيم الأضرار. وعلى الرغم من تأثير اليسار فى أوساط الطبقة الوسطى الحداثية، إلا أن هذا التأثير لم يمتد إلى القطاعات المتدينة.

كان الشيوعيون والاشتراكيون الإيرانيون مرتبطين بأسلوب مباشر أو غير مباشر، بالسياسات الستالينية السوفييتية، وكان ذلك النظام، كما

تبين لاحقا، على وشك إنهاك نفسه، وكانت «الشيوعية» بالفعل قد خذلت شعوب الشرق الأوسط، بمن فيها إيران. كان يهيمن على الاتحاد السوفييتى نخبة ثرية فاسدة من بيروقراطيى الدولة يديرون شئون مجتمع تسوده عدم المساواة، وكان فى هذا دلالة أكيدة على أن «الشيوعية» قد تخلت عن دورها التاريخى كنصير للشعوب المقموعة فى جميع الأنحاء، وبخاصة تلك التى تستعمرها، أو كانت تستعمرها القوى الإمبريالية الغربية بما فى هذا بلدان الشرق الأوسط. وكما ذكرنا، فإن فشل الاتحاد السوفييتى فهم الصهيونية على أنها صنيعة الإمبريالية الغربية واعتراف ستالين بدولة إسرائيل ومساعدته فى تسليحها أدى إلى التهميش البالغ للحركة الشيوعية فى البلدان الإسلامية. وفى ظل تلك الأوضاع، كانت دهشة العالم بالغة، حينما خطف الإسلام، ذلك الدين العظيم القديم ليملأ الفراغ السياسى القائم، وكانت المساجد، لا المصانع أو حقول النفط، هى التى كانت مصدر توجيه الثورة.

الفترة الثورية: ١٩٧٩ - ١٩٨٠

بين عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩، وطدت الطبقة العاملة والطبقات الوسطى التقليدية تحالفاتها مع الإسلاميين. لم تستطع غالبية الشعب التماهى مع المعارضة العلمانية، عبرت رسائل الإسلاميين عن مشاعر الفقراء فى المدن وطموحاتهم بدرجة أكثر تأثيراً من المجموعات الليبرالية واليسارية. اتخذت المعارضة الإسلامية شكل القومية المستقلة عن نظام الشاه القمعى وحليفته أمريكا فيما فشل اليساريون والقوميون فى الحفاظ على استقلالهم الذاتى داخل إطار الحركة الثورية أو فى إقامة عملية أسلمة بديلة. أدت الضغوط الناجمة إلى إنتاج حركة ثورية جماهيرية استمدت جوهرها من الماركسية والشيعية، ونظمها الإسلاميون، ثم أطاحت بديكتاتورية الشاه البغيضة.

صعّدت الجمهورية الإسلامية من رماد ثورة ١٩٧٩ الإيرانية، والتى يمكن القول إنها الحدث الأكثر ديموقراطية فى القرن العشرين والتى لا يستوعبها سوى القلة القليلة فى العالم. وعلى الرغم من بعض القيود على الحقوق الديموقراطية فى الجمهورية الإسلامية، إلا أنها وُلدت من رحم حركة احتجاجات جماهيرية هائلة. طالبت الحركة بالديموقراطية، وإنهاء العلاقات مع الدول الإمبريالية والقضاء على الفقر، وإتاحة موارد الدولة للجميع. وعلى الرغم من التفسير المباشر الأساسى لمن قاموا بدفع ثورة ١٩٧٩، لكنه غالبا ما يساء فهمه. رأت الغالبية الثورة بصفتها خطوة أولى للتحرر من التنمية الاقتصادية والسياسية غير المتوازنة لدولة بهلوى. كان إعادة بزوغ تنظيمات نسائية وعمالية وإثنية ودينية متنوعة تناضل من أجل حقوقها تعبيرا عن رغبة الشعب فى التغيير بأساليب كثيرة. كان فشل اليسار والقوميين الليبراليين فى تقديم بديل عملى قابل للحياة يعنى تصوت الغالبية دعماً للجمهورية الإسلامية فى الاستفتاء الذى أجرى فى إبريل ١٩٧٩. بيد أن الدولة الإسلامية، وبمجرد أن ترسخت، بدأت تتجاهل نضالات المجموعات المختلفة من أجل حقوقها. كانت النساء أول من تحمل وطأة قمع الدولة التى عزلت العلمانيات وفضلت مشاركة المتدينات فقط، وذلك لصالح الدولة البطريركية. توفرت الفرص المادية للمتدينين من الرجال والنساء، الذين كانوا مهمشين فى ظل دولة بهلوى العلمانية، وأتيح لهؤلاء المجال لممارسة درجة من السلطة. كان قرار الدولة ممارسة تقسيم صارم للعمل يقوم على الجنس وفرضها الحجاب وعدم الاختلاط يعنى أنها ترى أن مكان المرأة المناسب هو المنزل. اعتبرت الأمومة والزوجية أهم أدوار المرأة، أما كسب العيش فهو مسئولية الرجال. غدا سلوك المرأة فى الأماكن العامة قضية مركزية. تم

فصل عدد كبير من النساء من وظائفهن لعدم التزامهن بالزى «الإسلامى» وقواعد السلوك الإسلامية، فيما دُفعت أخريات إلى التقاعد المبكر أو أصبحت أعدادا زائدة فى أماكن عملهن(١). دعمت سياسات الدولة الخاصة بعمالة النساء تقوية العلاقات البطريركية فى مجالات التعليم والزواج من خلال قوانين وأحكام مؤسسة على التفسير التقليدى للشريعة. تم عكس ما حققته المرأة من تقدم ضئيل فى عصر الشاه. أعيد إلى الرجل الحق الحصرى فى الطلاق وفى الزواج من أربع نساء، وعدد غير محدود من الزيجات المؤقتة (Sighe) بدون إذن الزوجة الأولى. تم التصديق على تشريعات الأحوال الشخصية الإسلامية المحافظة التى كانت تتضمن حق الرجل فى منع زوجته من العمل، تطلب أن تحصل المرأة على إذن من أقاربها الذكور كى تعمل أو تسافر أو تغير مكان إقامتها، و حق الزوج، فى حالة الطلاق فى حضانة البنات بعد سن السابعة والأولاد بعد سن العامين، ثم ينتقل هذا الحق إلى أقاربه فى حالة وفاته؛ وحظرت وسائل منع الحمل والإجهاض. مثّل ذلك نكسة خطيرة لملايين النساء اللائى دعمن الثورة بمن فيهن المتدينات. وعمل ذلك أيضا على كشف المُثل المتناقضة التى حفزت الثورة. بيد أن هؤلاء النساء، وكما سنبين لاحقا، استمررن يناضلن من أجل حقوقهن. منحت أنشطة النساء السياسية فى الفترة الثورية، وعملهن مدفوع الأجر والمجانى فى الثمانينيات، المرأة حسا بالوعى الجمعى بالتقابل مع دورهن المحدود بالمنزل.

---

(١) على الرغم من احتمال صحة كل هذا، إلا أن المؤلفة تلجأ إلى السرد المرسل، ولا تورد إحصائيات أو أمثلة واقعية، حيال ذلك، لا يملك القارئ الناقد سوى تقبله بشيء من التحفظ. (الترجمة)

على المستوى الاقتصادى، عانت الطبقة العاملة والفقراء أيضا. تبنت الدولة الإسلامية اقتصادا إسلاميا متحكما به. وسعت القطاع العام على حساب القطاع الخاص. أيضا، أدى الحظر الدولى على التجارة مع إيران إلى عزل البلد عن الاقتصاد الكوكبى وإلى ركود اقتصادى عانت منه جميع قطاعات الاقتصاد ونجم عنه تراجع المخرجات وارتفاع معدل البطالة، علاوة على ذلك، أدى انهيار العملة الإيرانية فى السوق العالمى إلى إلحاق الضرر بتجارة إيران الخارجية وحدوث تضخم وشح فى المعروض من السلع. تمت زيادة الأجور بضغط من مجالس شورى العمال، بيد أنه ونتيجة للتضخم، فقد انخفضت الأجور واقعيا ولم تؤد الزيادات إلى مساعدة كثير من الأسر الأكثر فقرا. كما عملت البطالة والتضخم على تقلص القدرة الشرائية بشكل حاد.

فى تلك الفترة، تزامن القمع المحلى مع شعبية سياسة إيران الخارجية بالداخل وفى المنطقة. وكما سنذكر لاحقا، حظى موقف إيران ضد الإمبريالية الثقافية والهيمنة الأمريكية، ومازال يحظى، بشعبية كبيرة لدى مختلف الحركات فى الشرق الأوسط. ألهمت الثورة الإسلامية التنظيمات الشيعية فى أفغانستان وباكستان، ومنطقة الخليج، والعراق ولبنان ودفعتها إلى تنظيم صفوفها. عقب ذلك، غدا حزب الله فى لبنان قوة إقليمية لافتة. تحدت إيران الأنظمة الاستبدادية التابعة للغرب فى المنطقة، فيما استمدت حركات المعارضة فى المنطقة وخارجها الإلهام من نجاح الثورة الإيرانية وتطلعت إلى طهران من أجل الدعم. وكنتيجة للحركات الإسلامية الناشطة فى أنحاء الكوكب، ازدهرت إيران سياسيا، وشعر الغرب بتهديد شعبيتها فى أنحاء المنطقة. فى ظل تلك الملابسات احتلت مجموعة من الطلبة بقيادة بعض رجال الدين الناشطين السفارة

الأمريكية فى طهران فى نوفمبر ١٩٧٩ واحتفظوا بالعاملين فيها رهائن، وطالبوا الولايات المتحدة بتسليم الشاه إلى إيران، والاعتذار للشعب الإيرانى عن تورطها فى الانقلاب ضد مصدق عام ١٩٥٣، ومساندتها لحكم بهلوى. كان لذكريات انقلاب السى آى إيه عام ١٩٥٣ كبير الأثر على هذه الواقعة، وكانت بمثابة تحذير للولايات المتحدة ضد أية عملية محتملة تقوم بها، كما عملت على ترسيخ النظام الإسلامى.

تعاظم القمع السياسى الداخلى فى أعقاب احتلال السفارة الأمريكية. كان حزب توده، والقوميون، والمثقفون الليبراليون وبعض مجموعات اليسار قد تبعوا النظام الإسلامى على أساس أن مواقفه كانت معادية للإمبريالية، لكن بمجرد أن رسخ النظام سلطته وجد كثير من أعضاء تلك الجماعات أنفسهم مضطهدين. فى تلك المرحلة، ردت منظمة مجاهدى خلق بحملة اغتيالات وتفجيرات ضد رموز الدولة الإسلامية وفى مواجهة تلك الهجمات، قامت الدولة بسحق كل المعارضين دونما هوادة. تم تعذيب وإعدام الآلاف، وفر آلاف آخرون خارج البلاد.

وبالرغم من القمع السياسى والقيود الاجتماعية مضت الدولة قدما فى برنامج إعادة توزيع الثروة وسعت إلى أساليب تشرك بها الفقراء والإسلاميين فى المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وكما يبين الفصل الثانى بالتفصيل، تم القضاء على الأحياء الفقيرة القذرة، وعلى الفقر المدقع؛ وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة خلال جيل واحد. أتيحت الرعاية الصحية والتعليم، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع التوقعات الشخصية، وإلى مزيد من الضغط من أجل الديموقراطية التى أهملتها الدولة بالرغم من أنها كانت أحد مطالب الثورة المهمة.

الحرب الإيرانية العراقية: ١٩٨٠-١٩٨٨

هددت ثورة ١٩٧٩ المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات

المتحدة وحلفائها بالمنطقة. بعد الثورة، انسحبت إيران من جميع الأحلاف والتحالفات التجارية والعسكرية مع الغرب فى المنطقة، وأبعدت نفسها بخاصة عن الدول المنتجة للنفط فى الخليج التى كانت تربطها بالغرب علاقات اقتصادية تدر عليها الأموال. تمتعت الثورة بشعبية من قبل شعوب المنطقة حيث كان الكثيرون منهم يعانون اقتصاديا وسياسيا على أيدى الأنظمة الموالية للغرب التى لم تكن تأبه بفقرهم وبطالتهم وافتقارهم للحقوق الأساسية ولفرص التعليم والرعاية الصحية ناهيك عن الحقوق الديموقراطية للمشاركة السياسية.

كان آية الله الخمينى يرى أن الثورة ليست قصرا على إيران، فقد كانت ثورة من أجل جميع المحرومين فى العالم. لكنه أكد على أن بإمكانها أن تنتشر فقط إذا اقتنعت شعوب البلدان الأخرى بالحاجة إلى الإطاحة بالأنظمة الموالية للغرب. من ثم، رأى الغرب أن الثورة فى إيران تمثل تحديا للأنظمة الاستبدادية التابعة فى المنطقة.

كانت سياسة إيران الخارجية المعادية للإمبريالية تهدد صدام حسين بخاصة الذى كان قد تولى الرئاسة فى العراق عام ١٩٧٩. قرر غزو إقليم خوزستان الإيرانى الثرى بالنفط وموطن أقلية إيرانية عربية. كان موقف الإدارة الأمريكية التى كانت مشغولة بأزمة الرهائن (نوفمبر ١٩٧٩- يناير ١٩٨١) ملتبسا من اعتزام صدام غزو تلك المنطقة ولم تفعل شيئا لإثنائه عن المحاولة. كما شجع المَلَكيون الإيرانيون والذين كانت لهم روابط وثيقة مع الإدارة الأمريكية العراقيين على احتلال خوزستان باستدعائهم التاريخ الطويل لمظالم الأقلية الإثنية العربية من الحكومة المركزية فى طهران. يرى أديب موغادام أن صدام حسين هو من ابتدع أسطورة العداء العربى / الفارسى المتوطن، وتحت شعار «تحرير عرب إيران المقموعين» هاجم البلاد فى سبتمبر ١٩٨٠.

بعامة، نظر الغرب إلى اجتياح العراق لإيران بصفته وسيلة لإضعاف الثورة وإحلال نظام أكثر إذعانا محلها، أثناء المرحلة المبكرة من تلك الحرب ظلت إيران فى موقف دفاعى، لكنها استعادت خوزستان بحلول عام ١٩٨٢ وأجبرت القوات العراقية على الانسحاب حتى الحدود. وعلى الرغم من عدم تلقى إيران أية مساعدات خارجية، فيما ساعدت دول المنطقة والقوى الدولية العراق بالأموال والسلاح والقوات، فقد التزمت إيران باستمرار القتال حتى الإطاحة بصدام حسين. وكما سنناقش فى الفصل الخامس، كان دعم الدول الغربية لصدام حسين آنذاك يقوم على فرضية أن الحرب ستضعف إيران وتقلص من قدرتها على نشر «الأصولية الإسلامية»(١). من ثم، التزم الغرب الصمت حينما استخدم صدام الأسلحة الكيميائية ضد الجنود الإيرانيين وحينما دمر بلدة حلابجة الكردية بالكامل، ولم تناقش تلك الأفعال علنا إلى أن غزا صدام الكويت عام ١٩٩٠. وكما تكتب شيرين عبادى (الفائزة بجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٣) قائلة:

«سرعان ما استغنى صدام عن غاز الأعصاب وانتقل إلى استخدام سلاح أصبح مفضلا لديه وهو عامل حارق يعرف بغاز المسطردة. وبخلاف غاز الأعصاب فإن لغاز المسطردة رائحة مميزة مثل الثوم وليس له ترياق ويقتل ببطء بآلام لا تحتمل. بُعيد استنشاق الجنود فى الجبهة الهبة الأولى، كانت أبصارهم تُغْشى ويبدأون فى السعال دونما توقف، و التقيؤ. وفيما كانت الساعات تمضى كانت جلودهم تبدأ فى التقرح وتغمق وتصطبغ بحمرة قاتمة. ثم تبدأ رُقع كاملة من جلودهم فى التساقط وتسودّ إبطهم وأربياتهم. كان من يبقون على قيد الحياة ينقلون

---

(١) الأحرى أن الغرب قد أراد استنفاد قوة إيران والعراق فى آن خدمة لمصالح إسرائيل وأمنها. (الترجمة)

إلى المستشفيات لمدد تتراوح بين بضعة أيام وبضعة أسابيع.. وإذا استعادوا قدراتهم الوظيفية كانوا يعودون إلى الجبهة».

فى النهاية، دعت الأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النيران وانسحاب القوات إلى الحدود لكنها لم تُدن غزو صدام لإيران واستخدامه الأسلحة الكيميائية سوى بعد سنوات عدة . اتضح فيما بعد أن الاستخبارات الأمريكية كانت على علم باستخدام صدام لتلك الأسلحة، بل إن إدارة ريجان أمدت صدام بصور للأقمار الاصطناعية عن مواقع انتشار القوات الإيرانية. فى عام ١٩٨٧، هاجم طيار عراقى، عن طريق الخطأ السفينة الأمريكية ستارك وقتل ثلاثين أمريكيا إلا أن إدارة ريجان ألقت بالمسئولية على «الإيرانيين البرابرة».

وفى يوليو ١٩٨٨، أسقطت سفينة حربية أمريكية كانت راسية بالخليج الفارسى طائرة ركاب إيرانية مما نجم عنه قتل ركابها البالغ عددهم ٢٩٠ شخص. لم يتقبل كثير من الإيرانيين ومن شعوب المنطقة أن الجيش الأمريكى المجهز بأرقى المعدات لم يستطع التمييز بين طائرة ركاب مدنية كبيرة والطائرات الحربية الصغيرة. لم يُدن ريجان هذا العمل الإجرامى بل إن الولايات المتحدة منحت قبطان الباخرة وساما خاصا. وكما تقول شيرين عبادى، كان من المحتم لمثل تلك الأفعال أن تزيد من العداء تجاه الولايات المتحدة فى إيران والمنطقة بأكملها.

بين عامى ١٩٨٣ و١٩٨٦، نقلت منظمة مجاهدى خلق مقرها الرئيسى وقيادتها إلى العراق واشتركت مع صدام فى الحرب ضد إيران. شن مقاتلوها فى عام ١٩٨٨ هجوما على إقليم كرمنشاه بهدف تمكين صدام من «تغيير النظام» فى إيران، حيث اعتقدوا، بل مازالوا يعتقدون، أنهم بقتالهم النظام فى إيران سيطيحون بالنظام الإسلامى من خلال إشعال انتفاضة ضده.

أثناء الحرب العراقية الإيرانية، توثق التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة حيث كانت الثورة قد تسببت فى فقدانهما حليفا إقليميا ذا قيمة كبيرة ممثلا فى نظام الشاه. ووفقا لما سنذكره لاحقا، لم تعترف الجمهورية الإسلامية بدولة إسرائيل ورفعت شعار «تحرير بغداد من صدام حسين، تحرير فلسطين من الصهاينة ثم فى النهاية مواجهة الولايات المتحدة أو الشيطان الأعظم». حظيت هذه السياسة الخارجية، وبغض النظر عن الملابسات السياسية الداخلية، بشعبية كبيرة فى إيران والمنطقة.

وفى مواجهة شعبية إيران، مضت الولايات المتحدة والحكومات الغربية فى فرض مزيد من العقوبات على إيران ومساندة المعارضة الإيرانية وبخاصة الملكيون وتنظيم مجاهدى خلق الذين تعهدوا بتغيير النظام. كانت سياسة الولايات المتحدة ضد المجموعات الإسلامية غير متسقة، إذ إنهم ساندوا طالبان والقاعدة ضد الاتحاد السوفييتى واتخذوا موقفا عدائيا من النظام الإسلامى فى إيران(١)، بيد أنه كلما هاجم الغرب إيران من خلال إعلامه وسياسته زادت شعبية إيران بين جماهير جيرانها. على أية حال، انتهت الحرب الإيرانية العراقية بعد أن فشل حصار إيران لمدينة البصرة. كانت حربا لا يمكن كسبها، وكان حصادها حوالى مليون قتيل ونصف المليون مشوه من الطرفين.

طبيعة الدولة الإسلامية:

منذ بداية القرن العشرين، ظلت الحدود الفاصلة بين الإسلام المحافظ

(١) لعل ذلك يرجع إلى أن القاعدة وطالبان مجرد جماعات يمكن استخدامها عند الحاجة، ثم الانقلاب عليها واتخاذها ذريعة لشن الحروب. أما النظام الإسلامى فى إيران فهو نظام دولة أثبت فاعليته وقدرته على التصدى للسلبيات التى تمثلها سياسة الولايات المتحدة. (الترجمة)

والإسلام الليبرالى الديموقراطى فى إيران وخارجها فى حالة سيولة دائمة تؤثر فيها الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كانت الثورة الإيرانية ثورة حداثية حضرية، لكن الدولة الإسلامية استخدمت القمع من أجل البقاء حينما واجهتها التحديات الداخلية والخارجية، وبخاصة حرب صدام حسين. بيد أنه لا بد من توضيح أن الدولة العلمانية الحديثة فى ظل الشاه كانت تفوق الدولة الإسلامية بكثير كدولة بطريركية قامعة. منذ عام ١٩٧٩، ظل جوهر مفهوم «حكم الشعب hoko-mate mardomi» قويا وفاعلا فى إيران. بالطبع، فإن الشعب فى إيران، وفى بعض الحقب التاريخية، كان يعتنق الإسلام المحافظ أحيانا، وأحيانا أخرى الإسلام الليبرالى.

فى الثمانينيات، انتشر مفهوما «الملتزمين Moteahed» و«المتخصصين Motekhases» فى إيران. رأى المحافظون أن المواطنين الصالحين هم من يظهرون التزاما أيديولوجيا للنظام؛ أما المصلحون الليبراليون فقد ذهبوا إلى أن دور المواطنين الصالحين هو التخصص فى مواضيع علمية. أدى الجدل النشط حول الموضوع إلى تبنى الدولة والمؤسسات الأخرى للمصطلحين معا- أى لفكرة أنه ينبغى على المواطنين الصالحين أن يكونوا ملتزمين ومتخصصين فى آن. وفى هذا السياق، فإن نحن عَرّفنا التوجهات المحافظة على أنها الحفاظ على القيم التقليدية، سنجد أن الدولة، ومنذ عام ١٩٧٩، قد نجحت فى تجسير الفجوة بين ما هو محافظ وما هو ليبيرالى بأكثر مما يُفترض بعامة. أما الأهم فهو أن الحرب الإيرانية العراقية خلقت حالة طوارئ أدت إلى مزيد من مركزية الدولة وتحكمها، إذ إنها مضت فى فرض «الأسلمة» وقمع النساء والأقليات العرقية واليساريين والقوميين. أدت تلك الحرب إلى تراجع القومية الإيرانية وتصاعد مستوى متعاظم من التدين ومن ثقافة الجهاد الاستشهادى. كما أنتجت دولة قوية وشكلت طبيعتها وسياساتها القومية والخارجية وأتاحت بذلك للإسلاميين المحافظين ترسيخ سلطتهم.

قامت الدولة، أثناء الحرب، بقمع الحركات العلمانية: مجالس شورى العمال المستقلة، والتى حلت محلها اتحادات إسلامية. كما حلت محل تنظيمات النساء والطلبة العلمانية تنظيمات أخرى ترعاها الدولة. شن النظام حملة ضارية ضد منظمة مجاهدى خلق والجماعات السياسية الأخرى المتعاطفة معها. فى عام ١٩٨٠، أدى انفجار فى المقر الرئيسى للحزب الجمهورى الإسلامى إلى مقتل ٧٢ من قياداته. ردت الدولة على هذا التفجير باعتقال وإعدام الآلاف من أعضاء تلك المجموعات السياسية ولقيت هذه الإجراءات تأييدا شعبيا واسعا. بيد أن بعض رجال الدين عارضوا تلاعب المحافظين بالبيئة السياسية وانتهاك حقوق الإنسان فى المعتقلات. ظل آية الله منتظرى، وحتى وفاته فى ديسمبر ٢٠٠٩ معارضا لاستبداد الدولة، واحتج لدى آية الله الخمينى بأقوى العبارات على الإعدامات والتعذيب فى السجون. نجم عن ذلك أن عزله المحافظون.

بالطبع، يمثل هذا القمع السياسى وجها غير مقبول من الإسلام السياسى الحديث. بيد أن تلك الانتهاكات، وأسوأ منها، تحدث فى ظل الدول العلمانية، من ثم، لا يجوز اعتبار أن الإسلام السياسى الحديث مجرد عودة إلى الاستبداد والبربرية كما يزعم أكاديميو ونشطاء الغرب، ومعهم الإعلام والسياسيون. فقد لجأت كل الثورات العظيمة الحديثة مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والثورة الروسية ١٩١٧ إلى الرعب المؤسسى من أجل ترسيخ سلطتها وإقامة النظام السياسى لما بعد الثورة. ولا تختلف إيران كثيرا عن هذا، على الرغم من أننا نرى أن مثل هذه السلوكيات غير مبررة(١).

(١) هنا يجب إضافة أنه فى حالة إيران، فإن دول الغرب والولايات المتحدة يستخدمون الأدوات الداخلية والخارجية لمحاربة النظام وزعزعة الاستقرار بأساليب أكثر تطورا لم تكن متوفرة أثناء الثورتين الفرنسية والروسية. (الترجمة)

لم يكن ثمة تيارات طالبانية أو وهابية جديدة بالأسلوب السعودى فى إيران أبدا. ومنذ بداية الجمهورية الإسلامية، ظل ثمة صراع بين الإسلام المحافظ والإسلام الديموقراطى لأن غالبية الشعب الإيرانى يؤمنون بالفقه الإسلامى الدينامى المتجدد وبفكرة أن الإسلام يتسق مع الحداثة، فى حين تقوم التوجهات المحافظة للدولة ومؤسساتها على أساس تعزيز المواقف البطريركية تجاه قضايا الجندر وعلى الحد من الحقوق الديموقراطية وإتاحة الأماكن العامة لجميع المواطنين. وفى هذا السياق، هيمن رجال الدين المحافظون، تدريجيا على الدولة وفقد رجال الدين الذين يؤمنون بالفقه المتجدد، مثل آية الله موسوى أردبيلى وغيره، سلطتهم.

غدت نظرية ولاية الفقيه هى الفلسفة السياسية التى تبناها النظام الجديد. أُدمجت هذه النظرية فى الفلسفة السياسية الحديثة للفصل بين مؤسسات الدولة – السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفى هذا السياق، تم إضفاء أهمية خاصة على الانتخابات وأصوات الشعب. أقيم مجلس الشورى (الرعاة أو الأوصياء) على غرار ما جاء به دستور الثورة الفرنسية وتشكل من عدد من رجال الدين أعطيت لهم سلطة الإشراف على جميع الانتخابات باستثناء المحلية منها، حيث يشرف هذا المجلس على الانتخابات النيابية والرئاسية ويقيّم صلاحية المرشحين، ويشرف أيضا على انتخابات مجلس الخبراء Majles Khebregan الذى يتألف من ستة وثمانين من كبار رجال الدين الذى يختار بدوره مرشد الثورة الإسلامية (حتى تاريخه، الخمينى ١٩٧٩– ١٩٨٩؛ والخامنئى ١٩٨٩ وإلى اليوم). فيما بعد اكتسبت تلك المؤسسات سلطة كبيرة لدرجة عدم إمكانية ضمان التعيين فى أى موقع دونما موافقة أعضائهما. كان هدف تشكيل «مجمّع تشخيص المصلحة» هو منح أعضاء هذا المجلس سلطة

التوسط فى الصراعات بين البرلمان ومجلس الأوصياء. من ثم، تقتضى عملية انتخاب القادة، وأعضاء البرلمان، ورئيس الجمهورية مشاركة النخب الإسلامية والشعب فى الانتخابات. وعلى الرغم من أن النخب الإسلامية محافظة فإن النظام لا يتضمن الدين والدولة فقط، بل ممارسة الحكم الدينى والديموقراطية معاً.

من ثم، فما يحدث على أرض الواقع هو أن أسلمة إيران تتمتع بتأييد جماهيرى، مثلما يتمتع القادة بتأييد جماهيرى قاعدى كما سنرى فى الفصل القادم. اكتسب كل من خاتمى، وأحمدى نجاد ومير موسوى، على الرغم من اختلاف شخصياتهم وأرائهم السياسية تأييد غالبية من السكان. من ثم، لا يمكن القول بأن الدولة والمجتمع فى إيران «أصوليون» بقدر ما هم حداثيون شرعيون يعتمدون على الحوار والتنافس بين من يريدون الحفاظ على الإسلام المحافظ وهؤلاء الذين يرغبون أن تعتنق الدولة الإسلام الديموقراطى الحديث. وكما سنرى فى الفصل الثالث، فقد ظل ثمة تنافس تاريخى فى مجالات الإسلام الشيعى الإيرانى بين التقاليد المحافظة والليبرالية الديموقراطية، إلا أن كلاً من التوجهين حقق أهدافه من خلال العملية السياسية.

أما فى المجال الاقتصادى فعلى الرغم من اقتصاد الحرب والقمع السياسى أثناء الحرب الإيرانية العراقية – تكريس الإنتاج والموارد للمجهود الحربى – فقد مضت الدولة الإسلامية، عن حق، فى تحسين حياة ملايين الإيرانيين العاديين. فى الثمانينيات أنشئت مؤسسات وصناديق عديدة – مثل مؤسسة المستضعفين، وصندوق المُضحين الذين يشملون الجنود المشاركين فى الحرب الإيرانية العراقية وعائلاتهم؛ ومؤسسة الشهيد التى تُعنى بأسر من ماتوا فى الحرب، والباسيج (المتطوعين غير النظاميين فى الحرب الإيرانية العراقية). أما «لجنة الإمام الخمينى، فكانت مهمتها مساعدة الفقراء؛ وأيضا صندوق كتائب

محو أمية الكبار»؛ وأنشئت أيضا فرق لإعادة الإعمار. مولت الدولة تلك التنظيمات وأمدت الملايين من أفراد الطبقات العاملة الحضرية والريفية بالخدمات الاجتماعية.

نتيجة لهذا، أفاد الكثيرون من المتدينين، رجالا ونساء، ومن أفراد الطبقات العاملة، مادياً من عملية الأسلمة ومنحوا الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامى دعمهم وتأييدهم. وفى تلك الفترة، قامت الدولة بتأميم البنوك وشركات التأمين والصناعات الرئيسية وأعادت توزيع الثروة بعد مصادرة ممتلكات الشاه وحلفائه – هرب ملاك رأس المال ونظراؤهم من البلد بعد ثورة ١٩٧٩. تم هدم مدن الصفيح وأُسكن شاغلوها فى الممتلكات المصادرة وأعطيت أولوية التوظيف والتعليم لأفراد الطبقة الوسطى ذوى التوجهات الدينية، ولفقراء المدن والطبقة العاملة الذين أيدوا الثورة. وكان الإسلاميون قد هُمِّشوا واستبعدوا أثناء عمليات التنمية التى تمت فى عهد الشاه فى الستينيات والسبعينيات. أتاحت لهم الثورة الإسلامية الموارد المادية والأيديولوجية والفرصة لممارسة السلطة. من ثم، يمكن القول إن الأسلمة وُلِدت من رحم التحولات المادية.

ظهر، فى فترة ما بعد الحرب، ثلاثة تيارات سياسية رئيسية. البرجماتيون الذين اعتقدوا فى استقرار العلاقات الاقتصادية على المستويين المحلى والدولى؛ والمحافظون الملتزمون بالأيديولوجيا الإسلامية التقليدية والحق فى الملكية الخاصة، والراديكاليون الذين كانوا ينادون بتصدير الثورة من خلال دعم النشطاء الثوريين فى أرجاء الشرق الأوسط. وفى تلك الفترة، غيرت الدولة تدريجيا سياستها الاقتصادية للاكتفاء الذاتى وأنهت محاولة العمل فى عزلة عن الاقتصاد العالمى الذى يهيمن عليه الغرب، وبدلا من ذلك حفزت العودة إلى التصنيع كبديل للاستيراد الذى ساد فترة ما قبل ١٩٧٩.